

١٩٧٧

باسم الشعب
محكمة النقض
الدائرة المدنية والتجارية

برئاسة السيد المستشار / محمد محمد طيبة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / حسين حسنى دياب ، محمد عبد المنعم عبدالغفار
، شريف حشمت جادو نواب رئيس المحكمة
ومحمود سعيد عبد اللطيف

وبحضور رئيس النيابة السيد / أبو بكر إبراهيم

وبحضور أمين السر السيد / بيومى زكى نصر

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة .

فى يوم الخميس ٢٠ من ذى القعدة سنة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٣ من يناير سنة ٢٠٠٣ م

أصدرت الحكم الآتى :

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٤٩٣٩ لسنة ٦٦ ق .

المرفوع من

السيد / وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وتوب عنه قانوناً هيئة
قضايا الدولة مبنى مجمع التحرير القاهرة .

حضر عن الطاعنة الأستاذ / سالم محمد سالم المستشار بهيئة قضايا الدولة .

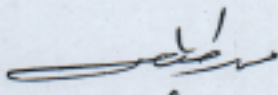
ضد

٢ - السيد / على عيد محمد ٢ - السيدة / جمالات على عيد .

الشريكان المتضامنان فى شركة على عيد محمد عن نشاط مقلّى وحلويات - المقيمان

بشارع ٢٣ يوليو بندر بنى سويف محافظة بنى سويف .

لم يحضر أحد عن المطعون ضدهما بالجلسة .



(٢)

الوقائع

فى يوم ١٩٩٦/٥/٩ طُعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف بنى سويف الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٣ فى الاستئناف رقم ٧٤ لسنة ٣٣ ق وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

وفى نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة .

وفى ١٩٩٦/٥/٢٢ أعلن المطعون ضدهما بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة مذكرتها والتي طلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٠٠٢/١٢/٢٦ عُرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة ٢٠٠٣/١/٢٣ وبها سُمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنة والنيابة كل على ما جاء بمذكرته - والمحكمة قررت إصدار الحكم بذات الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / محمود سعيد عبد اللطيف والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساند

الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضدهما عن نشاطهما التجارى عن السنوات من ١٩٨٨ حتى ١٩٩١ وأخطرتهما فاعتراضاً وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التى قررت اعتبار النشاط شركة تضامن مع تخفيض التقديرات . أقام الطاعنان الدعوى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٩٤ ضرائب بنى سويف طعناً على قرار لجنة الطعن . وبجلسة ١٩٩٥/٧/٣٠ حكمت المحكمة بسقوط حق المصلحة فى مطالبة المطعون ضدها الثانية لدين الضريبة عن عامى ٨٨ ، ٨٩

مصدق

بالتقادم . طعن الطاعنة " مصلحة الضرائب " على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ لسنة ٣٣ ق بنى سويف وبجلسة ١٣/٣/١٩٩٦ قضت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه ، وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول إن مؤدى نصوص المواد ٣٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المنطبقة على واقعة النزاع أن تبدأ مدة التقادم بالنسبة إلى الشركاء فى الشركة القائمة بين الأصل وفرعه أو بين الزوج وزوجته الذين لم تتخذ مصلحة الضرائب إجراءات الربط فى مواجهتهم بسبب الخلاف على مشاركة الزوجة أو الأولاد تطبيقاً لحكم المادة ٣٢ / ٢ من القانون سالف الذكر - من تاريخ الفصل نهائياً فى الخلاف حول جدية الشركة واعتماد الكيان القانونى لها طبقاً لحكم المادة ١٧٦ فى فقرتها الأخيرة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من سقوط حق الطاعنة فى اقتضاء دين الضريبة المستحقة قبل المطعون ضدها الثانية عن سنتى المحاسبة على سند من احتساب بداية مدة التقادم من تاريخ إخطار المطعون ضدها للطاعنة فى ١٧/٢/١٩٨٧ بتعديل عقد الشركة ودخولها شريكة فيها وليس من تاريخ قرار اللجنة باعتماد الشركة الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٩٤ فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ١٧٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من سقوط حق الحكومة فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه فى المواد ٣٤ ، ٨٥ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ من هذا القانون ٠٠ ، والمادة ١٧٦ من ذات القانون على أنه " تبدأ مدة التقادم بالنسبة إلى الشركاء فى شركات الواقع الذين لم تتخذ المصلحة إجراءات الربط فى مواجهتهم بسبب الخلاف على تحديد الكيان القانونى للمنشأة أو تحديد الشركاء وعددهم وكذلك بسبب الخلاف على مشاركة الزوجة أو الأولاد القصر تطبيقاً لحكم المادة ٣٢ من هذا القانون " . والنص فى

مستأنف

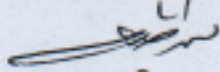
(٤)

المادة ٢/٣٢ من ذات القانون على أنه " ٠٠٠ وترتبط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج بحسب الأحوال ما لم يثبت صاحب الشأن جدية الشركة وذلك كله دون إخلال بحق الغير الشريك في التمتع بالإعفاء بالنسبة لحصته في الأرباح ٠٠ " يدل على أن المشرع حدد أجل التقادم المسقط لحق مصلحة الضرائب في اقتضاء دين الضريبة المستحق على الممول بخمس سنوات تبدأ من تاريخ تحقيق وجوب دين الضريبة في ذمة المدين وتبدأ مدة التقادم بالنسبة للشركاء في شركات الواقع من تاريخ الفصل نهائياً في الخلاف حول كيانها القانوني . لما كان ذلك ، وكان الثابت من قرارات اللجنة الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٦/١ اعتبار الكيان القانوني للمنشأة شركة تضامن وقد ارتضته الطاعنة واتخذت إجراءات الربط قبل الشراكة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١ أي قبل مضي خمس سنوات على صدور القرار السابق فإن التقادم لا يكون قد اكتمل وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بتاريخ الإخطار المقدم من المطعون ضدها الثانية بدخولها شراكة في الشركة موعداً لبدء التقادم الخمسى لدين الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضدهما المصروفات وأحالت القضية إلى محكمة استئناف بنى سويف .

نائب رئيس المحكمة



أمين السر

